تحقيقات

حصل السودان على تمويل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (العربي الجديد)

يكشف تحقيق «العربي الجديد» الاستقصائي، عن تلاعب مالي في الحساب المخصص لمواجهة جائحة كورونا في السودان، والممول من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وتبرعات المواطنين ما يدفع بوجود «تهمة الاعتداء على المال العام»

الفساد في السودان

تلاعب بملايين الدولارات مخصصة لمواجهة كورونا

الخرطوم ـ **هبة عبد العظيم**

يصف المدير السابق لإدارة التنمية والمشروعات بوزارة الصحة السودانية، الدكتور علاء الدين نقد، عملية إدارة المساعدات العينية والنقدية المخصصة لمواجهة فيروس كورونا بـ«غير الشفافة»، وخاصة ما رصده خلال عضويته في لجنة الدعم اللوجستي المخصص لمواجهة الجائحة، إذ لفت انتباهه «سوء إدارة وتوزيع المنح والهبات والعون الخارجي القادم من المنظمات الدولية ما يفقد الوزارة مصداقيتها».

ولم يتوقف نقد سكرتير جميعة الجراحين السودانية وزملائه من الأطباء الأعضاء في اللجنة عن المطالبة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتدقيق في أوجه إنفاق المنح والهبات، لكن «من دون استجابة»، كما يقول، ما أثر على تأهيل مراكز العزل من ناحية توفير البنية التحتية وأجهزة التنفس والتي لم يكن عددها كافيا للمرضى، خاصة وقت ذروة انتشار الفيروس، ما يطرح سؤالا حول كيفية إدارة الأموال المخصصة لمواجهة الجائحة، خاصة القادمة عبر المساعدات الخارجية، والتي يتبع التحقيق جانبا منها يقدر بـ 23,656 مليون دولار أميركي، ويكشف عن مخالفات قانونية شابت إجراءات التعامل معها.

الاعتداء على المال العام

تكشف وثائق حصلت عليها «العربي الجديد» عن مطالبة مكتب المراجعة بوزارة الصحة (يتبع ديوان المراجع القومي وهو أعلى جهة رقابية على المال العام) باتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة تجاه مسؤولَين، حالي وسابق، في وزارة الصحة الاتحادية بسبب فشلهما في تقديم مستندات تثبت صرف مبلغ 13,308,197 دولارا أميركيا كانت مودعة بحساب بالعملة الصعبة رقم (72 014691820120) في بنك السودان المركزي مخصص لخطة دعم طوارئ مواجهة كورونا إضافة إلى عدم صحة رصيد وعدم إدراج مبلغ بقيمة 10,348,263 ملايين دولار رغم تأكيد تحويله من حساب ببنك المشرق تابع لمنظمة الصحة العالمية إلى الحساب أعلاه ببنك السودان.

ويعد ما سبق تفصيله مؤشرا على «وجود تهمة اعتداء على المال العام»، بحسب ما قالته مديرة مكتب المراجعة بوزارة الصحة، سامية عبد الغفار، في خطابات موجهة إلى وزارة الصحة الاتحادية وبنك السودان المركزي ووكيل نيابة الأموال العامة والإدارة الجنائية، مؤكدة أنها تتحفظ على عدم صحة الرصيد الموجود بكشف حساب بنك السودان بالعملة الأجنبية الخاص بالحساب المذكور، واعتبرت المسؤولية هنا تضامنية بين بنك السودان المركزي ووزارة الصحة الاتحادية.

استثمار أموال المانحين

أعلن البنك الدولي في بيان صحافي صدر في 30 سبتمبر/أيلول 2020 عن موافقته على منحة قدرها 21,99 مليون دولار لمساعدة السودان على تخفيف آثار وباء كوفيد - 19، وعقب شهرين، وتحديدا في بداية ديسمبر/كانون الأول 2020 تلقت وزارة الصحة الاتحادية معلومات من إدارة الأمن الاقتصادي بجهاز الأمن والمخابرات عن رصد حركة (سحب وإيداع) في حساب بالعملة الصعبة خاص بدعم عمليات الطوارئ والأوبئة تابع لوزارة الصحة ببنك السودان المركزي برقم (72 014691820120) وتم فتحه بتاريخ 23 مارس/آذار 2020 لمواجهة جائحة كورونا، وأشارت المعلومات وفقاً لمصادر مطلعة بوزارة الصحة فضلت حجب هويتها حفاظا على أمنها الشخصي، إلى أن المبلغ الذي رُصدت حركته وقدره 9 ملايين دولار كان جزءا من منحة البنك الدولي، بالإضافة إلى تبرعات مواطنين سودانيين مقيمين في الخارج.

وتضمن الدعم النقدي الخارجي لمجابهة جائحة كورونا تمويلا من البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى جانب تبرعات لمواطنين في الداخل والخارج وتم إيداعه في الحساب (72) ببنك السودان، وفق تأكيد مدير الحسابات في وزارة الصحة الاتحادية محمد حامد جاد الرب لـ«العربي الجديد»، والذي قال إن المبلغ الموجود في الحساب حتى مارس الماضي كان ثلاثة ملايين دولار فقط، وأن بقية المبلغ الذي تم سحبه من الحساب من قبل لم تتم إزالة عهدته أي لم يتم توفير مستندات تؤكد إنفاقه على مشروعات وبرامج وزارة الصحة.

لكن أين تذهب أموال المانحين؟ يمكن الإجابة عن السؤال السابق عبر وثائق المراجع القومي، إذ تقول سامية عبدالغفار في الخطابات التي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منها، أن وزارة الصحة أبرمت اتفاقيتي مبادلة (تبديل الدولار بالجنيه) مع بنك السودان المركزي تم بموجب إحداها استبدال مبلغ 13,308,197 دولارا وإيداع ما يعادلها بالجنيه السوداني بسعر صرف 100 جنيه مقابل الدولار، وأبدت عبدالغفار تحفظها على عدد من النقاط، أبرزها على عدم تقديم التفويض الذي تمت بموجبه الاتفاقية، وفقا للمادة 5 في منشور إدارة العقود الصادر من وزارة العدل السودانية، وهو ما يسأل عنه وكيل الوزارة والوزير بالإنابة وقتها، إذ لم تتلق المراجعة القومية نسخة من تفويض المسؤول الأول وهو الوزير بالإنابة والموجهة إلى مدير الشؤون المالية والإدارية كطرف ثان والذي وقع الاتفاقيتين مع مدير عام الإدارة العامة للأسواق المالية ببنك السودان (تضم إدارة التمويل والنقد الأجنبي وإدارة العمليات النقدية وإدارة الاحتياطات والذهب)، وعدم تحديد أوجه الاستثمار المشار إليها في الاتفاقية والتي نصت في بعض بنودها على أنه يحق لكل طرف استثمار المبالغ المودعة لديه، وعدم توثيق الاتفاقية من الجهات القانونية، وتوضيح كيف تم تحديد سعر الصرف من قبل بنك السودان.

وحصلت «العربي الجديد» على اتفاقيتي المبادلة، وأبرمت الأولى بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2020 تمت فيها مبادلة مبلغ 9,308,197 دولارا بسعر صرف 100 جنيه للدولار ما يعادل مبلغ 930,819,700 جنيه سوداني والاتفاقية الثانية أبرمت بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني 2021 أي بعد تلقي وزارة الصحة المعلومات بوجود حركة في حساب العملة الصعبة ببنك السودان المركزي بين نفس الأطراف المذكورة في المبادلة الأولى، وجاءت هذه المرة بمبلغ 4 ملايين دولار وبقيمة تحويل 150 جنيها للدولار أي ما يعادل 600 مليون جنيه سوداني.

ووصفت المراجعة في خطابها إفادات وكيل وزارة الصحة وقتها الدكتور أسامه محمد عبد الرحيم، بأنها لم تتسم بالشفافية المطلوبة لتفسير ما يدور حول الحساب 72 ببنك السودان، وهو ما اعتبرته المراجعة بأنه يقصد به التسويف والمماطلة وهو ما يخالف المادة (42/أ) من قانون ديوان المراجعة لسنة 2015، على حد تعبيرها، وتنص المادة على أنه: «من دون المساس بأي إجراءات مدنية أو جنائية أو إدارية منصوص عليها في أي قانون آخر، يعد مرتكباً لجريمة ويعاقب عند الإدانة بالسجن مدة ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً كل رئيس لأي من الأجهزة الخاضعة للمراجعة أو أي من العاملين فيه في حالة:أ/ لم يرد على التقارير أو الملاحظات أو المكاتبات التي يصدرها الديوان أو جهاز المراجعة بالولاية بصفة عامة أو التأخير في الرد عليها من دون عذر مقبول ويعتبر في حكم عدم الرد الإجابة التي يكون الغرض منها التسويف أو المماطلة».

ولم يتم إفادة المراجعة بالمستندات المطلوبة لتكملة إجراءات المراجعة حتى تاريخ كتابة خطابها الموجه إلى وزارة الصحة ونيابة الأموال العامة والإدارة الجنائية في 26 سبتمبر 2021، مما يخالف المادة 17 من قانون المراجعة لسنة 2015 والتي تنص على أنه يجب على الأجهزة الخاضعة للمراجعة الرد على التقارير والملاحظات والمكاتبات كافة وتنفيذ التوجيهات اللازمة التي يصدرها الديوان خلال الفترة التي يحددها المراجع العام.

أبرمت وزارة الصحة اتفاقيتي مبادلة مع بنك السودان بسعرين مختلفين للدولار

تشتكي المراجعة القومية من مماطلة وتسويف مسؤولي وزارة الصحة

إخفاق في التعامل مع الجائحة

قبل وقوع التلاعب في تبرعات المانحين وصل إجمالي الإصابات بفيروس كورونا المستجد منذ ظهور أول حالة في السودان في مارس/آذار 2020 وحتى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 إلى 14,346 مريضا، بينما وصل إجمالي الوفيات إلى 1,116 حالة، ويؤكد مصدر مطلع يعمل في منظمة الصحة العالمية - مكتب شرق المتوسط، فضّل حجب اسمه لأنه غير مخول بالحديث مع وسائل الإعلام، أن السودان سبق أن احتل المرتبة الثالثة بعد اليمن وسورية في عدد الوفيات الناتجة عن الإصابة بكوفيد - 19 في الإقليم مقارنة بعدد الإصابات من بين إجمالي السكان، وهو ما يؤكده أن معدل إشغال الأسرة في مراكز العزل وصل إلى 90% في ظل نقص الاكسجين والأدوية والتمويل اللازم لجهود مكافحة الفيروس بحسب نشرة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) صدرت في تاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، في ظل وجود 184 سريراً فقط وقتها في وحدات العناية المركزة وحوالي 160 منها تحتوي على أجهزة تنفس اصطناعي، بحسب منظمة الصحة العالمية.

كيف يرد بنك السودان؟

تسلم مدير الحسابات بوزارة الصحة الاتحادية جاد الرب، عدة خطابات من ديوان المراجعة القومي تتضمن استفسارات عن صرف المبالغ المودعة بالعملة الصعبة في الحساب (72) ببنك السودان كما يؤكد لـ«العربي الجديد»، مضيفا عملت على تقرير مالي بأن هذه المبالغ لم تمر عبر وحدة الحسابات بوزارة الصحة الاتحادية، وهو ما ينطبق على حركة الإيداع والصرف للحساب ذاته، والتي تمت من دون علم المحاسبين المشرفين على الحسابات في وزارة الصحة رغم اشتراط توقيعاتهم للسحب أو الإيداع بهذا الحساب وفق لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية، وهو ما يعد مخالفة مالية وإدارية، وتابع لـ«العربي الجديد»، اعترضنا على السحب من الحساب من دون علمنا، لكن بنك السودان أخطرنا بأن هذا السحب تم الصرف منه على عمل سياسي كبير وأنه لا دخل لكم به، ويتابع قائلاً بحسم: «رفضت استلام أي مسؤولية عن الحساب (72) ببنك السودان قبل تاريخ 16 فبراير 2021».